

بيان موجز:

الجلسة الرابعة لهيئة التفاوض ما بين الحكومات حول بروتوكول المتاجرة غير المشروعة
في الفترة 14 – 21 مارس، 2010 – جنيف

التعقب والتتبع

يدعم تحالف الاتفاقية الإطارية FCA بشدة من وضع نظام تعقب عالمي فعال لمنتجات التبغ. تتحقق المكافحة الفعالة ضد المتاجرة غير المشروعة إذا تمكنت السلطات من مراقبة حركة منتجات التبغ المصنعة قانوناً (التعقب)، ذلك أنه عند إيقاف مثل هذه المنتجات، يمكن الوصول للمعلومات للمساعدة في تجديد حركة المنتجات خلال سلسلة الموردين (التتبع). النظام الفعلي المطبق من خلال مسودة النص الحالي للبروتوكول هو نظام تتبع أكثر مما هو تعقب. وتاريخياً، نجد أن التحول في المنتجات المصنعة قانوناً قد أصبح المصدر الرئيسي للتوريد بالنسبة للمتاجرة غير المشروعة، ومع ذلك، فالعلامات المستخدمة في نظامي التعقب والتتبع يمكنها أن تساعد أيضاً في التمييز بين المنتج المصنع بشكل قانوني عن ذلك المصنع بشكل غير قانوني.

ما هو التعقب والتتبع؟

يشمل التعقب والتتبع مجالاً موسعاً من الأنظمة المستخدمة لتحديد المواقع الحالية والماضية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالملكية عند الانتقال من مكان لآخر (ترانزيت)، كما يسمح نظام التعقب والتتبع الفعال بتحميل مثل هذه المعلومات والاحتفاظ بها وقراءتها بأسلوب عياري، فهناك مثال على الاستخدام الشائع للتعقب والتتبع وهو مأخوذ عن أعمال التسليم والشحن التجارية مثل UPS و FedEx. هناك صناعات أخرى تستخدم أنظمة ذات عناصر متصلة بأنظمة التعقب والتتبع مثل ما يحدث في شركات الخطوط الجوية (حيث يمكن الآن قراءة المعلومات الرئيسية للمسافر من التذاكر الإلكترونية) وغيرها من شركات صناعة الأغذية والكيماويات والأدوية.

هناك العديد من التقنيات المنتشرة في أنظمة التعقب والتتبع والتي تتضمن مراحل متعددة من التطوير والمعايرة، وتشتمل التقنية التي يمكن استخدامها في نظام التعقب بموجب المادة 7 على أنواع مختلفة من الباركود ورموز قوالب البيانات. أنظمة الباركود شائعة الاستخدام وهي عموماً رخيصة في استخدامها وقراءتها بالرغم من أنها مقيدة الاستخدام نسبياً في كم المعلومات الذي يمكن تخزينه مباشرة على المنتج، كما أن رموز قوالب البيانات هي أكثر تعقيداً لكنها تقدم مزيداً من الأمان ويمكنها الاحتواء على

مزيد من المعلومات، وبما أن تقنية الأكواد والعلامات تتطور بسرعة فائقة، فإنه ما من تقنية معينة يجب أن تكون إلزامية ذلك أن المعايير العالمية يجب ضبطها بحيث تكون عرضة للتعديل وإعادة الفحص مستقبلاً.

المعلومات السرية وغير السرية

في نظام التعقب والتتبع بالنسبة لمنتجات التبغ المقترح بموجب المادة 7، نجد أن بعض المعلومات سيتم تقديمها في شكل علامات "مميزة وأمنة وغير قابلة للإزالة" على خراطيش المنتج بحيث يمكن قرائتها وفهمها بواسطة تفعيل أي قانون ملائم أو موظف جمارك. تشتمل هذه المعلومات بحد أدنى على مكان وتاريخ وزمن التصنيع والمقصد حيث يمكن الوصول لغيرها من المعلومات (مثل البيانات حول الأفراد) عن طريق تفعيل القانون وموظفي الجمارك بتقديم طلب إلى جهة مختصة في طرف المنشأ أو إلى "نقطة التشارك العالمية للمعلومات" في أمانة الاتفاقية وذلك باستخدام المعلومات المبينة في العلامات المميزة على المنتج بغرض الوصول لمعلومات قاعدة البيانات، فمثلاً تقديم طلب إلى الجهة المختصة في طرف المنشأ للحصول على مزيد من المعلومات.

وضع تحالف الاتفاقية الإطارية FCA

يدعم تحالف الاتفاقية الإطارية FCA بشكل شامل المفهوم الكلي المتبع في المادة 7. مع ذلك، هناك عدد من الجوانب التي نعتقد أن النص الحالي يحتاج إلى تفسيرها أو توضيحها. تشتمل هذه الجوانب على ما يلي:

لا يجب أن يكون هناك فرق في المادة 7 بين المنتجات المخصصة للأسواق المحلية وتلك المخصصة للتصدير، فهذا الفرق سيصنع ثغرة كبيرة في البروتوكول بحيث يمكن لأصحاب المتاجرة غير المشروعة استغلالها. تبدو الصياغة الحالية للمادة 7-3 متناقضة حيث أنها تتطلب وضع علامات على جميع "علب السجائر" المصنعة للأسواق المحلية، لكن بالنسبة للعلب المصدرة، نجد الأمر مرهون فقط عند توفر التقنية. تجدر الإشارة إلى أن مكتب المستشار القانوني قد أصدر تعليقاً (الفقرات 12-13 من تقرير مجموعة الصياغة 1) بأنه ما من شيء في المادة 15 من الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ يمكنه دعم الفرق بين المنتجات المخصصة للاستخدام المحلي والمنتجات المخصصة للتصدير أو حتى دعم استثناء أنواع معينة من الخراطيش من نظام التعقب والتتبع.

يجب تطبيق نظام التعقب والتتبع على جميع منتجات التبغ المغلفة صناعياً بما في ذلك على سبيل المثال التبغ القابل للتعبئة يدوياً وليس فقط السجائر، ويجب دمج شرط فرعي إضافي في المادة 7-4 بما يتطلب وجود سجل يحتوي على الاسم والعنوان ورقم رخصة جهة التصنيع وأيضاً المصدر في حال تصدير المنتجات، كما تم الاقتراح بالحاجة إلى وجود هذه المعلومات الهامة فيما يتعلق بالمشتري الأول غير التابع لجهة التصنيع، لذا فإنه يجب ذكره أيضاً فيما يتعلق بجهة التصنيع و/ أو المستورد.

يجب أن تشتمل المادة 12 من البروتوكول (الفعل غير القانوني بما في ذلك الجرائم) على الفعل غير القانوني الخاص بالتعامل مع المنتجات التي لم يتم اللصق عليها علامات هويتها المميزة ولم يتم تشويهاها

أو تزويرها أو إزالتها أو تغييرها أو تم التداخل معها وأيضاً لا تقدم معلومات مزورة أو مضللة أو غير مكتملة أو حتى عدم تقديمها للمعلومات المطلوبة.

عندما يحتاج الطرف لمعلومات إضافية ذات صلة بالعلامات المميزة (انظر فقرة 5 أعلاه)، فإنه يمكن عمل ذلك إما من خلال نقطة تشارك المعلومات عالمياً أو من خلال التواصل المباشر من طرف لآخر.

تجدد الحاجة إلى وجود عملية واضحة بموجب المادة 7 وذلك بغرض التطوير لنظام التعقب والتتبع، مما يتطلب تسجيل المعلومات عن طريق سلسلة الموردين وليس فقط عند وقت التصنيع أو الاستيراد أو أول عملية شحن مما يسمح بإضافة المزيد من المعلومات والتوافق مع التعديلات الموجودة ضمن التقنية المتاحة...وما إلى ذلك. لذا يجب أن يبين البروتوكول أن اجتماع الأطراف عليه، في الجلسة الأولى، تكوين لجنة فنية مسؤولة عن عمل التوصيات حول مزيد من التطوير والتوسيع في النظام.